

Distr.: General
7 April 2025
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2729 (2024). وهو يتناول التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الفترة من 16 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2025.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الديناميات السياسية بتصاعد التوترات بين أطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والجهود الإقليمية والدولية الجارية للوساطة وإبقاء عملية السلام على المسار الصحيح.

3 - وفي الفترة من 20 كانون الثاني/يناير إلى 9 شباط/فبراير، استؤنفت المحادثات في نيروبي في إطار مبادرة توميني، ولكن رئيس كينيا، وليام روتو، أرجأها في 20 شباط/فبراير بطلب حكومة جنوب السودان دون إحراز تقدم.

4 - وفي 10 شباط/فبراير، أقال رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، عددا من المسؤولين الحكوميين وعيّن آخرين محلهم، بينهم نائبان للرئيس. فعَيّن الرئيس المستشار الرئاسي بنجامين بول ميل نائباً للرئيس للمجموعة الاقتصادية خلفاً لجيمس واني إيغا، وعيّن وزيرة الزراعة جوزفين لاغو نائبة للرئيس لمجموعة الخدمات خلفاً لحسين عبد الباقي. وعيّن حسين عبد الباقي وزيراً للزراعة.

5 - وفي اليوم نفسه، أجرى السيد كير تغييرات في قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بتعيين جيمس واني إيغا أميناً عاماً للحركة خلفاً لبيتر لام بوث. وفي أعقاب صدور المرسومين الرئاسيين بإعفاء اثنين من المعيّنين من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من منصبيهما - هما يولاندا أويل كوزيرة للصحة وألفريد فوتويو كحاكم لولاية غرب الاستوائية - أفاد مكتب النائب الأول للرئيس



رياك مشار بأن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يُستشَر كما هو منصوص عليه في الاتفاق المنشط، واصفاً القرار بالانفرادي. وفي 19 آذار/مارس، عزل السيد كير حاكم ولاية أعالي النيل التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان جيمس أودوك، وعيّن مكانه عضو الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنرال جيمس كوانج. كما أدان الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هذا التغيير واصفة إياه بالعمل الانفرادي.

6 - وفي الجلسة العامة الشهرية للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، المعقودة في 20 شباط/فبراير، قدمت الحكومة خطة تنفيذ منقحة وميزانية لتمديد الفترة الانتقالية حتى شباط/فبراير، بمبلغ إجمالي قدره 746 مليون دولار للعمليات الأمنية والانتخابية.

7 - وفي 27 شباط/فبراير، أعربت بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها والبعثة في بيان صحافي مشترك عن قلقها إزاء تصاعد حالات التوتر في ولايات غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال وأعالي النيل.

8 - وفي 3 آذار/مارس، ترأس السيد كير اجتماعاً تناول حالات التوتر في الناصر وأعالي النيل وغرب الاستوائية حضره النائب الأول للرئيس ونائب الرئيس بنجامين بول مل وجوزفين لاغو. وفي الفترة من 4 إلى 6 آذار/مارس، جرى توقيف كبار أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، بينهم رئيس الأركان الفريق دوب لام، ووزير النفط بوط كانغ شول، ووزير بناء السلام ستيفن بار كول، في جوبا.

9 - وفي 7 آذار/مارس، في أعقاب الحادث الذي انطوى على تدخّل البعثة لإجلاء جنود جرحى تابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الناصر (انظر الفرع الثالث أدناه بشأن الحالة الأمنية)، أكد السيد كير في خطاب متلفز مجدداً أن البلاد لن تعود إلى الحرب. وأفج عن الوزير في الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، السيد بار كول، في اليوم نفسه. وأفاد جهاز الأمن القومي في 8 آذار/مارس، بأن عمليات التوقيف ستتواصل مستهدفة الضالعين في أعمال العنف في الناصر. وفي 17 آذار/مارس، علّق الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مشاركته في الآليات الأمنية المشتركة إلى أن يفرّج عن جميع مسؤولي الجناح المحتجزين.

10 - وفي 17 آذار/مارس، أكد وزير الإعلام مايكل ماكوي وجود أفراد من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جنوب السودان، مشيراً إلى الاتفاقات السابق إبرامها بين أوغندا وجنوب السودان بشأن مكافحة جيش الرب للمقاومة.

11 - وفي 20 آذار/مارس، قال رئيس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، اللواء بيتال جيلو بيتو، إن الحالة في الناصر تنذر بخطر العودة إلى نزاع واسع النطاق، ودعا الأطراف إلى ضبط النفس.

12 - وفي 26 آذار/مارس، ألقى القبض على النائب الأول للرئيس، ريك مشار، وهي خطوة أثارت ردود فعل وطنية ودولية واسعة النطاق (انظر الفقرة 18 أدناه). وفي حين ذكرت الحكومة أن السيد مشار وغيره من مسؤولي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان سيحالون للمحاكمة، قال المتحدث باسم الحركة في 27 آذار/مارس إن اعتقال السيد مشار يعني أن الاتفاق المنشط قد "ألغي".

التطورات السياسية الأخرى

13 - في 24 كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الوزراء على تدابير تفعيل قانون لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح (2024) وقانون هيئة التعويض وجبر الضرر (2024).

14 - وفي شباط/فبراير، وضعت اللجنة الوطنية للانتخابات الصيغة النهائية لمشروع جدول زمني للانتخابات يحدد احتياجاتها الميدانية تمهيدا لإجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2026. وفي 6 آذار/مارس، نظمت المفوضية القومية لمراجعة الدستور برنامجاً لتقييم مدى استعدادها، أطلقت خلاله الوزارات الرئيسية والمجتمع الدولي على المرحلة التي بلغت عملية وضع الدستور وناشدتهم مواصلة تقديم دعمهم. كما واصلت المفوضية القومية لمراجعة الدستور الدعوة مع الرئاسة من أجل وضع الدستور وإجراء التعداد وتحديد المهل الزمنية للانتخابات والتمويل المطلوب.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

15 - ظل النزاع الدائر في السودان يُؤثر على جنوب السودان. وفي 16 يناير/كانون الثاني، اندلعت احتجاجات عنيفة واسعة النطاق في جميع أنحاء جنوب السودان، في أعقاب ما أُفيد عن قتل مواطنين من جنوب السودان على يد القوات المسلحة السودانية في ود مدني، السودان. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أدان رئيس جنوب السودان، السيد كير، في خطاب متلفز عمليات القتل ودعا إلى التهدئة، مشيراً إلى أن الحكومة طلبت من حكومة السودان التحقيق في الأحداث. وفي اليوم نفسه، أعلنت الحكومة حظر تجول من الغسق حتى الفجر في جميع أنحاء البلاد، رُفع في 27 كانون الثاني/يناير. كما فرضت حظراً على بعض منصات التواصل الاجتماعي من 22 إلى 27 كانون الثاني/يناير. وفي 18 كانون الثاني/يناير، وعد نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان مالك عقار بالتحقيق في أعمال القتل.

16 - وفي الفترة من 15 إلى 17 كانون الثاني/يناير، أجرت اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان زيارة إلى جوبا حيث التقت السيد كير والسيد مشار ووزراء الحكومة. وفي 28 كانون الثاني/يناير، اقترحت اللجنة المخصصة تعيين ممثل خاص للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام المنشط وأشارت إلى تزايد مطالب الحكومة برفع حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2428 (2018).

17 - وفي 12 آذار/مارس، عقدت إيغاد مؤتمر قمة استثنائياً بشأن جنوب السودان، حضره رئيس الهيئة إسماعيل عمر جيله، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد والأمين التنفيذي للهيئة وركنه غيبيهو، ورئيس الصومال حسن شيخ محمود ووزراء خارجية إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وأعاد القادة في بيان التأكيد على أهمية الاتفاق المنشط ودعوا رئاسة جنوب السودان إلى عقد اجتماعات منتظمة بشأن تنفيذه. وأنشأ الاجتماع أيضاً، الذي لم يحضره جنوب السودان، لجنة فرعية وزارية تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتقييم طرائق إجراء حوار شامل. وفي 18 آذار/مارس عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً بشأن جنوب السودان. وفي 19 آذار/مارس، شجعت البعثة والسلك الدبلوماسي الأفريقي في بيان مشترك جميع الأطراف على تهدئة النزاع وقبول الوساطة.

18 - وفي أعقاب اعتقال النائب الأول للرئيس، ريك مشار، أعرب الاتحاد الأفريقي وإيغاد في بيانين منفصلين في 27 آذار/مارس عن قلقهما إزاء تصاعد التوترات ودعيا إلى ضبط النفس. وشدد رئيس مفوضية

الاتحاد الأفريقي، محمود علي يوسف، على ضرورة التزام جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان بوقف التصعيد والتمسك بروح اتفاق السلام المنشط ونصه والانتخاط في حوار بناء. وفي 31 آذار/مارس، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً طارئاً بشأن جنوب السودان. ودعا في بيان له إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن السيد مشار، وأكد على ضرورة حل الخلافات السياسية من خلال الحوار ضمن الآليات القائمة في إطار اتفاق السلام المنشط، وحث سلطات جنوب السودان على الشروع في حوار شامل وحقيقي لاستعادة الثقة والوحدة الوطنية والسلام. وطلب أيضاً من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إيفاد فريق الحكماء وناشد اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان دعم جهود السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وإيغاد.

الحالة الاقتصادية

19 - لا يزال التضخم مرتفعاً نسبياً، على الرغم من ظهور علامات على التباطؤ. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 7,6 في المائة في شباط/فبراير 2025، بانخفاض عن نسبة 9,6 في المائة المسجلة في كانون الثاني/يناير 2025. وأحد العوامل المساهمة في ذلك هو استمرار انخفاض قيمة الجنيه السوداني الجنوبي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

20 - وفي 13 آذار/مارس، قدر البنك الدولي، في تقرير صدر حديثاً، أن اقتصاد جنوب السودان من المتوقع أن ينكمش بنسبة 30 في المائة في السنة المالية 2024-2025، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى توقف إنتاج النفط. ووفقاً لتقييم حالة الفقر والإنصاف في جمهورية جنوب السودان الصادر عن البنك الدولي، فقد زادت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد، حيث يعاني 92,6 في المائة من السكان الحرمان في مجالات التعليم والحصول على الخدمات وملكية الأصول وجودة السكن في عام 2024 مقارنة بما نسبته 84 في المائة في عام 2023.

21 - وفي 21 شباط/فبراير، تعهد نائب الرئيس بول ميل بتسوية متأخرات رواتب موظفي الخدمة المدنية وبدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والقوات النظامية في الرابع والعشرين من كل شهر. ودفع الرواتب متأخر حالياً من 12 إلى 13 شهراً.

ثالثاً - الحالة الأمنية

22 - فاقم بدء موسم الجفاف العنف القبلي في منطقة الولايات الثلاث وشرق الاستوائية. وفي كانون الثاني/يناير، أدت الاضطرابات المناهضة للسودان في جميع أنحاء البلاد إلى أعمال عنف ونهب استمرت أياماً إلى أن أعادت قوات الأمن فرض النظام. واستمر تصاعد حدة الحوادث التي شاركت فيها القوات الحكومية وقوات المعارضة في ولايات غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية والوحدة وجونقلي وأعالي النيل.

منطقة أعالي النيل الكبرى

23 - في أعالي النيل، استمرت حالات التوتر بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وشباب النوير في أعالي النيل في التصاعد، إذ أفيد عن اندلاع قتال في 14 شباط/فبراير أدى إلى مصرع 5 أشخاص وإصابة 12 آخرين بجروح ونزوح ما لا يقل عن 18 000 مدني. وعلقت دورية تابعة للبعثة وسط تبادل إطلاق النار وأصيب أحد أفراد حفظ السلام بجروح طفيفة.

24 - وفي 18 شباط/فبراير، أصدرت البعثة وآلية الرصد والتحقق بيانات صحافية أدانت فيها الاشتباكات ودعتا إلى ضبط النفس والهدوء. وأصدر كل من إيغاد والاتحاد الأوروبي والترويكيا بيانات مماثلة.

25 - وفي 3 آذار/مارس، استؤنف القتال في الناصر، مما أدى إلى مقتل 110 مقاتلين، من بينهم 70 من أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وإصابة 172 آخرين، من بينهم 100 من أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وقد استولى الجيش الأبيض في نهاية المطاف، المكون من شباب النوير المسلحين، على التكنات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في وي يار أديو. وفي 4 آذار/مارس، طلبت الحكومة الانتقالية أن تعمل البعثة على نقل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان العالقة في المنطقة عن طريق الجو مع ضمان المرور الآمن من جميع الأطراف في النزاع وكذلك من السلطات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى الولايات. وفي 6 آذار/مارس، نجحت طائرة الهليكوبتر، في محاولة الإخراج الثانية، في نقل 10 جنود تابعين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان جوا من الناصر. ولكن في 7 آذار/مارس، تعرضت طائرة الهليكوبتر لهجوم أدى إلى مصرع 18 شخصا بينهم أحد أفراد الطاقم من البعثة و 17 فردا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بينهم قائدهم الذي كان برتبة جنرال، وإصابة 7 أشخاص بينهم طياران تابعان للبعثة. وفي 9 آذار/مارس، انتشلت جثة كل من الفرد التابع للطاقم والجنرال ونقلتا إلى جوبا. وعلى الرغم من القصف الجوي الذي نفذته القوات الحكومية في الأيام اللاحقة، ظلت التكنات تحت سيطرة الجيش الأبيض.

26 - وفي ولاية جونقلي، تواصلت أعمال العنف القبلي والعنف المرتبط بالماشية الذي شاركت فيه قبائل مورلي في إدارية البيبور الكبرى حيث سُجل ما لا يقل عن 36 حادثة أدت إلى سقوط 75 ضحية علاوة على 21 عملية خطف. ورغم إجراءات التدخل المتخذة، ما زال الوضع يتفاقم بسبب التنافس على الموارد الشحيحة، وانعدام الأمن الغذائي الحاد وزيادة التتقل في موسم الجفاف. وشنت أيضا خمس هجمات على قوافل المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى إصابة شخصين بجروح.

المنطقة الاستوائية الكبرى

27 - تصاعدت حالات التوتر بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في ولاية غرب الاستوائية وعلى مقربة من الحدود مع ولاية غرب بحر الغزال بشنّ الجانبين هجمات متعددة أدت إلى سقوط 44 ضحية (17 مدنياً) وسبع عمليات خطف وعمليات نزوح واسع النطاق للمدنيين في ثماني حوادث. واتهم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بمحاولة إضعافها من خلال التعدي على مناطق المعارضة. كما كان للانتشار المكثف والعمليات التي قامت بها القوات من الجانبين تأثير على السكان المدنيين، إذ وردت تقارير عن وقوع عمليات قتل وسوء معاملة، وخصوصاً في قضائي طمبرة وناغيرو. وفي 8 شباط/فبراير، اعتُقل مدنيان بشكل تعسفي وقُتلا لاحقاً عندما زعما أنهما شاهدها القوات الحكومية تقوم بحرق ونهب منازل المدنيين، بما في ذلك مرفق للرعاية الصحية، في بلدة ناغيرو. وتفاقمت حالات التوتر بين القوتين بسبب تحية الحاكم ألفريد فوتويو ما دفعه إلى الفرار حفاظاً على سلامته بعدما زُعم أن مقر إقامته تعرض لهجوم في 10 شباط/فبراير.

28 - وفي ولاية شرق الاستوائية، أدت الاشتباكات بين قبائل مورلي ودينكا بور وتوبوزا إلى سقوط 37 قتيلًا وإصابة 19 شخصا بجروح في 12 حادثة. وفي 31 كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر مسلحة يشتبه في أنها من قبيلة مورلي إدارية البيبور الكبرى وشارك شباب من قبيلة الأكولي من محلية أغورو

في مهاجمة رعاة الماشية من قبيلة دينكا بور في قضاء ماغوي، ما أدى إلى سقوط 12 قتيلا وإصابة عدد منهم بجروح وفقدان 8 آخرين وتشريد الآلاف. وتسبب الاشتباك، الذي اندلع بسبب وصول الرعاة إلى المنطقة، في إلحاق ضرر بالمحاصيل وأتى في أعقاب فشل المفاوضات بين الطرفين لحل المشكلة. وبعد الاشتباك، غادر الرعاة المنطقة في اتجاه ولاية وسط الاستوائية، حيث أفيد عن حصول حالات توتر مماثلة مع السكان المحليين.

منطقة بحر الغزال الكبرى

29 - في تونج الكبرى بواراب، سُجلت 55 حادثة عنف قبلي بين الدينكا مع بداية موسم الجفاف، ما أدى إلى سقوط 125 شخصا وإصابة 115 آخرين بجروح وحصول أربع عمليات خطف. وفي تونج الشمالية، أدت الاشتباكات بين العشائر الفرعية في أفضية عول وروالبيت وكريك إلى سقوط 34 قتيلا وإصابة 48 شخصا بجروح في 12 حادثة. ورغم إجراءات التدخل التي اتخذتها السلطات الحكومية والدينية ونشر قوات الأمن فقد سُجلت زيادة في الهجمات الانتقامية. كما أعاد تدخل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إشعال فتيل التوتر الكامن مع شباب دينكا من روالبيت وبول نوير، الذين اشتبكوا في مناسبات عدة مع قوات الأمن.

30 - وفي شرق التونج، استؤنف النزاع بين دينكا أكوك مع دينكا تيك ودينكا لوانجانق، ما يهدد تنفيذ القرارات التي جرى التوصل إليها في حوار السلام في شرق التونج الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأدت الاشتباكات إلى سقوط 9 قتلى وإصابة 21 شخصا بجروح في سبعة حوادث. وشاركت قبيلة لوانجانق مؤخراً في نزاعات مع جميع القبائل المجاورة تقريباً عازلةً بذلك نفسها في المنطقة. ومع أن الحاكم دعا إلى نزع سلاح الشباب في تونج الكبرى للتخفيف من حدة العنف القبلي، فإن التحديات اللوجستية تعوق العملية وجهود نزع السلاح السابقة لم تنجح.

رابعاً - الحالة الإنسانية

31 - حتى 21 آذار/مارس، كان أكثر من 1,1 مليون شخص قد فرّوا من النزاع في السودان منذ اندلاع القتال في السودان في نيسان/أبريل 2023 ووصلوا إلى جنوب السودان. وحتى آذار/مارس 2025، كان جنوب السودان يستضيف 544 437 لاجئاً وطالب لجوء من السودان. وتشير التوقعات إلى أن 150 000 لاجئ إضافي، معظمهم من السودان، سيصلون في عام 2025. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني العاملة مع حكومة جنوب السودان تسهيل تنقل مواطني جنوب السودان العائدين من السودان. ويعاني العائدون من محدودية الخدمات في مراكز العبور بسبب قيود التمويل.

32 - وأدت احتجاجات مجموعات من مواطني جنوب السودان على قتل مواطنين من جنوب السودان في ود مدني إلى نزوح أكثر من 16 000 عبر خمس ولايات. وتعرّضت المؤسسات التجارية المملوكة للسودانيين في المواقع المتضررة للتخريب والنهب.

33 - وما يقدر بـ 6,1 ملايين شخص من جنوب السودان معرضون لخطر المعاناة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو أعلى، بينهم نحو 31 000 عائد من مواطني جنوب السودان معرضين لخطر الكارثة/المجاعة، أو المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وآذار/مارس 2025. ويُتوقع أن يزداد هذا العدد بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2025 خلال الموسم الأعرج.

34 - ولا تزال الأعمال العدائية في الناصر والأفضية المجاورة تتسبب باستمرار النزوح، ما يفاقم الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الضعفاء أصلاً. ومنذ أواخر شباط/فبراير، أدت أعمال العنف في أفضية الناصر وأولانق وباليث إلى نزوح ما يقدر بـ 63 500 شخص، عبر 10 000 منهم إلى إثيوبيا. وإضافة إلى ذلك، أفاد تقييم سريع مشترك بين الوكالات للاحتياجات أجراه الشركاء في قضاء الناصر في نهاية كانون الثاني/يناير بأن أكثر من 67 000 شخص في 10 محليات يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. بيد أن أفرقة العمل الإنساني ظلت عاجزة عن تلبية احتياجات الناس لأسباب تتعلق بالسلامة.

35 - ويعاني جنوب السودان من نقشي الكوليرا التي تنتشر بسرعة في جميع أنحاء البلاد. وحتى 23 آذار/مارس، كان أبلغ عن 42 308 إصابات و 759 وفاة في 42 قضاء في تسع ولايات ومنطقتين إداريتين. وأعطت وزارة الصحة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشركاء آخرون، ما مجموعه 3 928 962 جرعة من اللقاح الفموي، أو ما نسبته 92,3 في المائة من اللقاح المستهدف. وحملت التطعيم مستمرة في المناطق المتأثرة الأخرى. وفي 7 شباط/فبراير، أعلنت وزارة الصحة نقشي جذري القردة في جوبا. وحتى 20 آذار/مارس، كانت سُجلت ست حالات مؤكدة مخبرياً بجذري القردة في موقع جوبا وملكال لحماية المدنيين.

36 - ولا تزال أوساط العمل الإنساني في جنوب السودان تواجه معوقات في الوصول إلى جميع أنحاء البلاد. وبين كانون الثاني/يناير و 20 آذار/مارس أبلغ عن وقوع 79 حادثة تتعلق بوصول المساعدات الإنسانية. وفي 12 شباط/فبراير، هاجم مسلحون مجهولون مستودعاً للأغذية الإنسانية في قضاء أورور بولاية جونقلي سقط بنتيجته قتيلاً من حراس الأمن. وفي 24 شباط/فبراير، نقل ما لا يقل عن تسع جهات شريكة في المجال الإنساني، بينها منظمات وطنية ودولية غير ربحية، 23 موظفاً من قضائي الناصر وأولانق في أعقاب تقارير تفيد عن تصاعد حالات التوتر واحتمال اندلاع نزاع.

37 - وتسعى خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025 إلى الحصول على 1,7 بليون دولار لمساعدة 5,4 ملايين شخص في أنحاء جنوب السودان. وتتضمن خطة عام 2025 مبلغ 468 مليون دولار تستهدف 680 000 لاجئ متوقع والمجتمعات المضيفة. وحتى 21 آذار/مارس، كانت نسبة تمويل خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية بلغت 10,5 في المائة (174,7 مليون دولار) في حين بلغت نسبة تمويل برامج الاستجابة للاجئين داخل جنوب السودان 0,1 في المائة (0,6 مليون دولار). وفي ضوء انخفاض متوقع في التمويل الإنساني، تعكف الأوساط الإنسانية على التخطيط لحالات الطوارئ بموارد أقل.

خامساً - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ اتفاق السلام المنشط وعملية السلام

38 - بدعم من فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية الذي يضم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بدأت اللجنة الوطنية للانتخابات تجديد وبناء المكاتب في جميع الولايات العشر. ويأتي هذا الدعم للبنية التحتية ليكمل المبادرات الجارية لتنمية القدرات والمشاورات العامة وبناء الثقة التي تدعمها الأمم المتحدة، فضلاً عن الدعم المستمر للمبادرات في مجالي البنية التحتية وبناء القدرات التي تقوم بها لجنة الأمن الانتخابي التابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن الإعداد للتخطيط والقدرات الأمنية.

39 - ودعماً للحيز الوطني والسياسي، يَسَرَّت البعثة، في 12 و 13 شباط/فبراير، عقد منتدى للأحزاب السياسية في جوبا لبناء توافق على تنفيذ اتفاق السلام المنشط ضم 77 ممثلاً (بينهم 14 امرأة) من 60 حزباً سياسياً. وفي 17 و 18 شباط/فبراير، قدمت البعثة الدعم لحلقة عمل نظمها جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لتوعية 78 مشاركاً من الشرطة (بينهم 9 نساء) بالأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم الحيز الوطني والسياسي.

40 - ودعماً للحكم الرشيد، نظمت البعثة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان وإيجاد والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية منتدى رفيع المستوى بشأن استكمال عملية الانتقال السياسي، وذلك من 19 إلى 21 شباط/فبراير، بحضور 101 من المشاركين (بينهم 27 امرأة). وتركزت التوصيات على عملية وضع الدستور والترتيبات الأمنية الانتقالية والتحضير للانتخابات. وفي 28 و 29 كانون الثاني/يناير، أجرت البعثة مشاورة لمدة يومين بشأن حياة الأراضي في أعالي النيل — 96 من الجهات المعنية (بينها 28 امرأة). وفي 13 و 14 آذار/مارس، جمع منتدى 97 شاباً (بينهم 46 شابة) لمناقشة دورهم في عملية وضع الدستور. وفي 17 آذار/مارس، استضافت البعثة اجتماعاً للصلاة بين الأديان لمجلس كنائس جنوب السودان والمجلس الإسلامي لجنوب السودان ضم نحو 90 من القيادات الدينية (بينها 34 امرأة) لتحديد السبل العملية لدعم القادة السياسيين من خلال المشورة والدعوة. وفي 19 و 20 آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم لحلقة عمل بشأن دور نقابة المحامين في جنوب السودان في عملية الانتقال السياسي ضمت 90 مشاركاً (بينهم 34 امرأة). كما قدمت البعثة الدعم إلى وزارة الشؤون الاتحادية في حلقة عمل بشأن الفدرالية في ولاية واراب، وفي ثلاثة اجتماعات بين المفوضية القومية لمراجعة الدستور والشركاء الدوليين بشأن تعبئة الموارد، واجتماع واحد لإشراك المجتمعات المحلية على مستوى القواعد الشعبية، فضلاً عن تنظيم اجتماع "مائدة مستديرة" وستة برامج إذاعية بعنوان "الممارسة الفعلية للديمقراطية".

41 - ومتابعةً للمنتدى الثامن للحكام الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تولت البعثة تيسير منتدبين لمفوضي الأقضية في ولايتي وسط الاستوائية وجونقلي من 12 إلى 14 شباط/فبراير ومن 18 إلى 20 شباط/فبراير، على التوالي، استقطبا 180 مشاركاً (بينهم 24 امرأة). ونوقشت قضايا من قبيل الحوكمة، والسلام والأمن، والعدالة، والمساءلة، والإيرادات، والضرائب. وفي 27 و 28 آذار/مارس، يَسَرَّت البعثة عقد حلقة عمل بشأن تعزيز القدرات لفائدة منظمات المجتمع المدني في ولاية أعالي النيل حضرها 65 مشاركاً (بينهم 19 امرأة). وفي واراب، نظمت البعثة من 4 إلى 6 آذار/مارس حلقة عمل بشأن تمكين المرأة من المشاركة في الحكم والعمليات السياسية حضرها 40 مشاركاً (بينهم 32 امرأة). وفي شمال بحر الغزال، يَسَرَّت البعثة عقد حلقة عمل بشأن بناء القدرات، يومي 5 و 6 آذار/مارس لفائدة 60 امرأة بهدف تعزيز مشاركتهن في العمليات الديمقراطية واستقرار المجتمع.

42 - وفي 5 و 6 شباط/فبراير، قدمت البعثة الدعم لحلقة عمل لفائدة 44 شخصاً (بينهم 14 امرأة) بشأن توطيد العلاقة بين وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية. وفي 19 و 20 شباط/فبراير، قدمت البعثة الدعم لحلقة العمل الرابعة بشأن إصلاح قطاع الأمن في شراكة مع منصة منظمات المجتمع المدني لتمكين 42 مشاركاً (بينهم 15 امرأة) في مجالي الرقابة العامة والمراقبة الديمقراطية لتحويل قطاع الأمن.

43 - كما أطلقت البعثة مشروعاً للحد من العنف المجتمعي في ولاية شرق الاستوائية في 25 شباط/فبراير لتمكين قدرات شباب الكرال والمقاتلين السابقين وشباب العصابات.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

- 44 - سَيرت شرطة الأمم المتحدة 4 703 دوريات، منها 34 دورية متكاملة و 2 319 دورية ضمت أفراداً إناث. وكان 16 فريقاً للاستجابة السريعة على أهبة الاستعداد يومياً للاستجابة في حال وقوع حوادث أمنية دعماً لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا وملكال وبانتيو.
- 45 - ونُشر 92 من أفراد الشرطة في قواعد العمليات المؤقتة في طمبرة وأكوبو وفي خمس قواعد لعمليات السرايا لدعم بناء الثقة والتواصل مع القيادات الرئيسية وبناء قدرات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وتقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية.
- 46 - وعززت شرطة الأمم المتحدة القدرات الوطنية من خلال تنظيم 153 دورة تدريبية، بينها دورة تدريبية مدتها 44 يوماً بشأن إدارة مسرح الجريمة وتنظيم حركة المرور وإدارة النظام العام حضرها 150 مشاركاً.
- 47 - وواصلت البعثة جهودها لدعم حماية المدنيين ويسرت تنفيذ ما لا يقل عن 12 برنامجاً استهدفت 1 178 مشاركاً (بينهم 321 امرأة) في ولاية وسط الإستوائية، وشمال وغرب بحر الغزال، وجونقلي وأعالي النيل. وفي 24 و 25 كانون الثاني/يناير، يسّرت البعثة إجراء حوار سلام بين القبائل في قضائي الولو ووسط رومبيك بولاية البحيرات أنشئت بنتيجته لجنة لمراقبة السلام. وفي 30 و 31 كانون الثاني/يناير، نظّمت البعثة منتدى في طمبرة، بولاية غرب الاستوائية، حضره 70 مشاركاً (بينهم 37 امرأة)، لبناء الثقة بين القوات العسكرية والسكان المدنيين في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر. وفي جوبا، يسّرت البعثة في 13 شباط/فبراير عقد اجتماع رفيع المستوى للجهات المعنية بشأن الحلول الدائمة للعنف المرتبط بهجرة الماشية في قضاء ماغوي بولاية شرق الاستوائية. وحضر الاجتماع، الذي ترأسه النائب الأول للرئيس، 170 مشاركاً (بينهم 50 امرأة)، بمن فيهم ثلاثة حكام ولايات ووزراء ومسؤولون أمنيون وسلطات من الولايات وبرلمانين في ولايات جونقلي وشرق ووسط الاستوائية وإدارية البيبور الكبرى. واختتم الاجتماع بقرارات بينها قرار يدعو إلى القيام على الفور بتنفيذ الأمر الرئاسي لعام 2017 المتعلق بإعادة الماشية إلى مناطقها الأصلية. وفي 25 و 26 شباط/فبراير، يسّرت البعثة وشركاؤها إجراء حوار سلام مع 40 من زعماء القبائل وقادة الشباب في قضاء ليكوانغولي بإدارية البيبور الكبرى لتسوية النزاعات المستمرة بينهم.
- 48 - وسَيرت قوة البعثة 18 333 دورية، بما في ذلك 485 دورية متكاملة تضم شرطة الأمم المتحدة وموظفين مدنيين لحماية المدنيين من خلال التواجد في المناطق الاستراتيجية. وحافظت القوة على قدرتها على الاستجابة في حالات الأزمات باحتفاظها بقوة متنقلة وسريعة الاستجابة. وقد تحقّق ذلك عن طريق 833 دورية لحماية القوات.
- 49 - وساعدت البعثة، من خلال الدورات التدريبية، على تعزيز القدرات في مجال حماية المدنيين لدى 80 جهة فاعلة محلية (22 امرأة) تمثل السلطات المحلية والقوات المنظمة والزعماء التقليديين والمجتمع المدني والعائدين والنساء والشباب في ولايتي جونقلي وغرب الاستوائية في كانون الثاني/يناير. وفي قضاء طمبرة، أدى ذلك إلى تشكيل لجنة حماية مجتمعية مكونة من 21 عضواً (5 نساء) لتعزيز آليات الإنذار المبكر.
- 50 - وبدأت البعثة تنفيذ ستة مشاريع سريعة الأثر لبناء مكتب مفوضية حقوق الإنسان وحوض للمياه في ولاية البحيرات، ونظام للطاقة الشمسية، وفصول دراسية في المدارس الابتدائية يتوقع أن يستفيد منها 648 تلميذاً (236 فتاة) ووحدة للرعاية الصحية الأولية يتوقع أن تقدم الخدمات لما عدده 11 299 فرداً (2 825 طفلاً و 2 825 امرأة) في شمال بحر الغزال في شباط/فبراير. وسلمت البعثة مركز تدريب الشرطة

الذي تم تجديده في ولاية البحيرات إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في 21 آذار/مارس، ومعهد واو للعلوم الصحية في ولاية غرب بحر الغزال إلى حكومة الولاية في كانون الثاني/يناير، ومبنى الفصول الدراسية الجديد في ولاية وسط الاستوائية في شباط/فبراير. وفي 17 آذار/مارس، سلمت البعثة إلى المجتمع المحلي مشروع مطحنة في برجيل بولاية البحيرات ودربت 40 فرداً (20 امرأة) على استخدامها. وتستفيد الجماعات المتنازعة بشكل مشترك من هذه الخدمة، الأمر الذي يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

51 - وأشركت البعثة 154 ممثلاً (5 نساء) عن السلطات المحلية ومجتمعات العائدين والنازحين والمنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني لاستكشاف الفرص والتحديات والاستراتيجيات المحلية في ولايتي الوحدة والبحيرات من أجل تعزيز التنسيق وتنفيذ خطتي العودة وإعادة الإدماج في الولاية. وفي ولاية البحيرات، أدى ذلك إلى إنشاء فريق عمل رسمي على مستوى الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة مناقشات مجموعات التركيز مع 36 نازحاً (جميعهم من الرجال) من قضاء ربكونا وقضاء ميوم لاستكشاف استراتيجيات العودة المستدامة في 12 و 13 شباط/فبراير.

52 - واستجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لـ 347 طلباً من البعثة والمجتمعات المحلية للكشف عن الذخائر المتفجرة وإزالتها والتخلص منها. ومكنت هذه الأنشطة المجتمعات المحلية من الوصول الآمن إلى 61 منطقة زراعية و 14 مصدراً للمياه، وأدت إلى التخلص من 1 474 من الذخائر المتفجرة وتطهير 1 281 249 متراً مربعاً من الأراضي. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً بأنشطة توعية للمدنيين بمخاطر الذخائر المتفجرة في مختلف أنحاء البلد من أجل منع تسبب الذخائر المتفجرة في حوادث، واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 66 847 شخصاً (9 887 رجلاً، و 11 493 امرأة، و 25 565 فتى، و 19 902 فتاة)، بمن فيهم 5 513 شخصاً من الفارين من النزاع في السودان.

المناخ والسلام والأمن

53 - انحسرت مياه الفيضانات في بعض الولايات، بينما ظلت ولايات الوحدة وأعالى النيل وواراب وشمال بحر الغزال تشهد فيضانات بدرجات متفاوتة في كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى فشل المحاصيل وتقشي الأمراض وانعدام الأمن الغذائي. وتداخلت هجرة الماشية المبكرة الناجمة عن الفيضانات في غرب بحر الغزال مع فترة المحاصيل. وأدى تأخر عودة المجتمعات النازحة بسبب الفيضانات إلى تقاوم التوترات مع المجتمعات المضيفة في بعض المواقع المرتفعة في ولاية الوحدة. وأسهمت درجات الحرارة المرتفعة في انفجار مخزون الذخيرة في بور. وأدت زيادة التنقل خلال موسم الجفاف إلى نزاعات متعلقة بالماشية في الوحدة وجونقلي ووسط وشرق الاستوائية وإدارية البيبور الكبرى. ويسرت البعثة مناقشات بشأن الأمن المناخي خلال منتديات مفوضي الأقضية في ولايتي وسط الاستوائية وجونقلي لتعزيز التأهب للفيضانات والتصدي لها.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

54 - استناداً إلى الدعم الذي تقدمه البعثة لتعزيز سيادة القانون في إدارية البيبور الكبرى، عين أول قاضي دائم على الإطلاق في كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى تدشين وجود السلطة القضائية في المنطقة واستكمال وجود جميع الجهات الفاعلة في سلسلة العدالة من أجل ضمان سبل الوصول الكافية إلى العدالة.

55 - وفي الفترة من 21 إلى 23 كانون الثاني/يناير، استضافت حكومتا جونقلي وإدارية البيبور الكبرى مؤتمراً وطنياً بدعم من البعثة لتعزيز سيادة القانون والمساءلة عن الجرائم. واتفقت الحكومات على تدابير للتصدي المشترك للجرائم التي توجب العنف.

56 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، أجرت البعثة تدريبات في مجال التحقيقات لفائدة 20 محققاً (امراتان) في منطقة روينق الإدارية وإدارية البيبور الكبرى وجنوب ولاية الوحدة وولاية وسط الاستوائية من أجل التحضير لإيفاد المحاكم وإنشاء وحدة حماية خاصة تابعة لجهاز الشرطة الوطنية معنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني في منطقة روينق الإدارية.

57 - وفي الفترة من 15 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس، أجرت البعثة دورات تدريبية عن السجون وإدارة السجلات والأمن الغذائي لما عدده 583 من ضباط السجون الوطنية (200 امرأة). وفي الفترة من 29 إلى 31 كانون الثاني/يناير، قامت البعثة بتدريب 43 من أفراد الشرطة العسكرية في ولاية وسط الاستوائية (5 نساء) في مجال إدارة السجون في مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

58 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، صدقت مصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان على لوائحها وخطتها الاستراتيجية للفترة 2025-2026 بدعم من البعثة، الأمر الذي عزز اللوائح الوطنية والامتثال للمعايير الدولية.

59 - وفي الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير، أوفدت محكمة متنقلة إلى قضاء الرنك في ولاية الوحدة، بدعم من البعثة. وفصلت المحكمة في 54 قضية، منها 14 قضية تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، وأصدرت حكماً بالإدانة على 48 متهماً.

60 - وفي 27 شباط/فبراير، أقامت مديرية النيابة العامة ومديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان حلقة عمل بدعم من البعثة لمناقشة المسائل المتعلقة بالولاية القضائية مع ممثلين عن القطاع الأمني.

61 - ومنذ 11 آذار/مارس، فصلت محكمة متنقلة موفدة إلى إدارية البيبور الكبرى بدعم من البعثة في 26 قضية، بما في ذلك 11 قضية جنائية، مما أدى إلى صدور سبعة أحكام بالإدانة.

62 - ومنذ 11 آذار/مارس، أوفد قاضي من المحكمة العليا إلى ملكال بدعم من البعثة. وحتى 31 آذار/مارس، كان القاضي قد فصل في 54 قضية جنائية.

63 - وفي الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس، قامت البعثة بتدريب 45 من مسؤولي المحاكم العرفية ومحققي الشرطة والقادة المحليين واللاجئين والعائدين والشباب والقيادات النسائية من قضاء راجا بغرب بحر الغزال على المسائل المتصلة بجرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني وآليات الإحالة.

دال - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

64 - يسرت شرطة الأمم المتحدة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفعال من خلال إنشاء محيط آمن والإشراف على توزيع المساعدات لحماية العاملين في المجال الإنساني والمستفيدين.

65 - وسيُرت قوة البعثة 180 دورية طويلة المدة و 443 دورية قصيرة المدة وأنجزت 833 مهمة من مهام الحماية العسكرية لتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية وبما يضمن حماية العاملين في المجال الإنساني.

66 - ورافقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دوريات البعثة لمسافة قدرها 1 294 كيلومترا وواصلت تطهير الأراضي لإنشاء مواقع لإعادة توطين النازحين في الوحدة وأعالي النيل، بناء على طلبات من الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودعمت إصلاح الطرق في ولايات شرق الاستوائية وواراب وجونقلي.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

67 - وثّقت البعثة وقوع 233 حادثاً من حوادث انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان طالت 798 مدنياً، منهم 94 من النساء و 51 طفلاً (31 فتى و 20 فتاة) وتحققت منها. وقُتل ما مجموعه 338 مدنياً، وأصيب 280 مدنياً بجروح، واختطف 115 مدنياً واعتُقل واحتُجز 65 مدنياً بشكل تعسفي. وكانت الميليشيات القبلية و/أو جماعات الدفاع المدني مسؤولة عن 68 في المائة من الحوادث، في حين نسبت 26 في المائة من الحوادث إلى أطراف النزاع وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة لدول.

68 - وظلت حالات الإعدام خارج نطاق القضاء تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لحقوق الإنسان، حيث وثّقت البعثة خمس حالات إعدام خارج نطاق القضاء من جانب سلطات الدولة وأفراد الأمن.

69 - وفي 27 شباط/فبراير، نشرت البعثة موجزها للربع الأخير بشأن العنف الذي يؤثر على المدنيين، ووثقت فيه 233 حادثة أثرت على 866 مدنياً (86 امرأة و 114 طفلاً). وكانت الميليشيات القبلية و/أو جماعات الدفاع المدني مسؤولة عن 69 في المائة من الحوادث و 77 في المائة من الضحايا. وكانت وارب الأكثر تأثراً بالعنف.

70 - ووثقت البعثة 304 إصابات في صفوف المدنيين (39 قتيلاً و 265 جريحاً) خلال الاضطرابات الأهلية التي استهدفت مواطنين سودانيين في جميع أنحاء البلاد في الفترة من 16 إلى 24 كانون الثاني/يناير، والتي اندلعت بسبب ما أُفيد عن قتل مواطنين من جنوب السودان في ود مدني. وبالإضافة إلى ذلك، جرى على منصات التواصل الاجتماعي تداول معلومات بشأن التوترات قد ترقى إلى المعلومات المغلوطة أو المعلومات المضللة أو خطاب الكراهية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى فرض حظر على بعض منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وتم رفعه بعد جهود الدعوة التي بذلتها نقابة المحامين في جنوب السودان ومنظمات من المجتمع المدني. وتمثل هذه الأحداث تعدياً كبيراً على حقوق الإنسان وحماية المدنيين، ولا سيما الجالية السودانية التي لجأت إلى جنوب السودان.

71 - وفي حين تقيدت الحكومة في استجابتها للآزمة إلى حد كبير بالتزامها بحماية المدنيين، فقد وثّقت بعض الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مزاعم استخدام قوات الأمن للذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين في جوبا وبلدة أويل، والاعتقال الجماعي الذي قد يرقى إلى الحرمان غير القانوني من الحرية.

72 - ونفذت البعثة 76 نشاطاً لبناء القدرات لزيادة فهم حقوق الإنسان لدى 3 393 من أصحاب المصلحة الوطنيين (964 امرأة)، بمن فيهم أفراد من قوات الأمن، ومسؤولون من الحكومة المحلية،

ومسؤولون قضائيون، وقادة من المجتمع المحلي، وجهات فاعلة من المجتمع المدني، ولتشجيع الامتثال لقواعد ومعايير حقوق الإنسان.

(أ) الأطفال والنزاع المسلح

73 - تحققت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من 53 انتهاكاً جسيماً بحق 49 طفلاً (35 فتى و 14 فتاة). فقد وقع 27 طفلاً ضحية القتل (8 فتيات و 3 فتيات) والتشويه (9 فتيات و 7 فتيات)، وتم تجنيد 13 فتى واستغلالهم، واختطف 7 أطفال (5 فتيات وفتاتان) واعتصبت فتاتان. وتحققت البعثة من الهجمات على ثلاث مدارس وعلى مستشفى واحد من جانب جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية غرب الاستوائية وولاية غرب بحر الغزال على التوالي. وتحققت البعثة أيضاً من قيام عناصر مسلحة مجهولة الهوية بإطلاق سراح سبعة فتيات في غرب الاستوائية ومن قيام قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان باستخدام مدرستين لأغراض عسكرية في غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية. وفي وقت لاحق، أخلت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المدرسة في غرب بحر الغزال بعد جهود الدعوة المستمرة التي اضطلعت بها البعثة.

74 - ووقعت الانتهاكات في غرب الاستوائية (24)، وأعلى النيل (11)، ووسط الاستوائية (7)، والوحدة (6)، وجونقلي (4)، وشمال بحر الغزال (4)، وغرب بحر الغزال (3). ولم تُنسب 21 منها إلى أي جهة لأنها كانت نتيجة أعمال جناة مجهولي الهوية، بما في ذلك تبادل إطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني (1)، ومتجرات من مخلفات الحرب (13) وجماعات مسلحة مجهولة (7). ونُسبت الانتهاكات الأخرى إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (19)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (6)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (6)، وجبهة الخلاص الوطني (3)، وجهاز الأمن الوطني (3)، والقوات الموالية للعميد جيمس نانندو (1).

75 - وقدمت البعثة 59 دورة تدريبية للتوعية بالاحتياجات والوسائل اللازمة لضمان حماية الطفل استهدفت 2 709 مشاركين (849 امرأة)، من بينهم 1 837 من أفراد المجتمع المحلي (669 امرأة)، و 652 من أفراد قوات الأمن (136 امرأة)، و 103 من شركاء الحماية (35 امرأة)، و 75 مسؤولاً حكومياً (9 نساء)، و 41 من أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (جميعهم رجال) وعضو واحد من تحالف المعارضة في جنوب السودان (رجل). وإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة 10 دورات تدريبية في مجال حماية الطفل لفائدة 600 مشاركا (141 امرأة)، بمن فيهم 248 فرداً من قوات الأمن الحكومية (24 امرأة)، و 161 من أفراد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (45 امرأة)، و 79 مسؤولاً حكومياً (20 امرأة)، و 77 من أفراد المجتمعات المحلية (40 امرأة)، و 34 من الشركاء في مجال الحماية (12 امرأة) وواحد من تحالف المعارضة في جنوب السودان (رجل).

(ب) العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

76 - خلال الفترة قيد الاستعراض، وثقت البعثة 17 حادثة عنف جنسي مرتبط بالنزاع تضررت منها 21 ناجية (10 نساء و 11 فتاة)، وتحققت من وقوع هذه الحوادث، وتراوحت أعمار الناجيات بين 7 أعوام و 35 عاماً. ووقعت هذه الحوادث في ولايات غرب الاستوائية، وغرب بحر الغزال، والوحدة، ووسط الاستوائية، والبحيرات، وواراب، وجونقلي، ونُسبت إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية وقوات الدفاع الشعبي لجنوب

السودان، والميليشيات المجتمعية/مجموعات الدفاع المدني، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجبهة الخلاص الوطني، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وتلقى 14 من الضحايا مساعدة طبية عاجلة وأُحيل واحد إلى خدمات الرعاية النفسية.

77 - وفي 12 شباط/فبراير، عقدت البعثة اجتماعها الفصلي مع المنتدى الاستشاري المشترك، وهو اتحاد منظمات غير حكومية في جنوب السودان تعمل في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. واستكشف الاجتماع الذي حضره 16 مشاركاً (12 امرأة) سبل تعزيز الدعم المقدم للناجيات والجهود الوقائية وتشجيع الإبلاغ وتحديد فرص التعاون بين المنظمات. وأبرزت المناقشات أيضاً الصلة بين العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاتجار بالبشر وضرورة النظر في الترابط بين الجريمتين.

78 - واستضافت البعثة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مناقشة عبر الإنترنت بشأن العلاقة بين العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في 25 شباط/فبراير. وجرى التأكيد في الاجتماع على ضرورة تعزيز التعاون بين عناصر البعثة في هذا الشأن وفي توثيق أنواع الأسلحة المستخدمة في ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

79 - وواصلت البعثة دعم تنفيذ خطة عمل جهاز الشرطة الوطنية للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك دعم عقد اجتماع فصلي في 6 آذار/مارس.

واو - المرأة والسلام والأمن

80 - في 20 و 21 شباط/فبراير، نظمت البعثة ومنظمة المساواة بين الجنسين والدعم الاجتماعي حلقة عمل لتمكين الشابات في إطار المشاركة المدنية والسياسية. واختتمت حلقة العمل، التي حضرتها 120 امرأة، بصياغة خطط عمل جماعية وفردية، بما في ذلك مطالبات من جانب المشاركات بمزيد من التثقيف المدني في عمليات وضع الدستور والعمليات الانتخابية.

81 - وفي أعقاب إنشاء فرقة العمل الوطنية المعنية بالعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع تحت قيادة وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر، ما فتئت البعثة تدعم إنشاء فرق عمل دون وطنية تتألف من ممثلين من جميع القطاعات الحكومية ذات الصلة. وحتى 24 آذار/مارس، أنشئت فرقة عمل دون وطنية واحدة في بانتيو.

82 - وفي 7 و 8 شباط/فبراير، اجتمعت فرقة العمل الوطنية المعنية بالاتجار بالبشر بدعم من البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة للمضي قدماً في صياغة قانون شامل بشأن الاتجار بالبشر. وفي 28 كانون الثاني/يناير و 15 شباط/فبراير، قدمت البعثة الدعم للاجتماعات الشهرية التي تعقدها فرقة العمل، التي ركزت على وضع إطار قانوني والتنسيق بين أعضاء فرقة العمل البالغ عددهم 22 عضواً.

83 - وفي الفترة من 25 إلى 27 آذار/مارس، نظمت البعثة حلقة عمل لبناء القدرات من أجل بناء المهارات القيادية للشابات، ولا سيما خلال العملية الانتخابية وعملية وضع الدستور. واختتمت حلقة العمل التي حضرتها 58 شابة من المجتمع المدني على المستويين الوطني ودون الوطني ومن الأحزاب السياسية، بإنشاء منتدى للشابات المحدثات للتغيير والمتحدثات حول هدف واحد.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

- 84 - حتى 25 آذار/مارس، كان عدد الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 2 657 موظفاً، من بينهم 660 امرأة (25 في المائة).
- 85 - وبلغ قوام الشرطة في البعثة 1 592 فرداً (من أصل القوام المأذون به البالغ 2 101 من الأفراد)، من بينهم 454 امرأة (29 في المائة).
- 86 - ومن أصل القوام المأذون به البالغ 17 000 عنصراً من عناصر من القوات، بلغ قوام قوات البعثة من الأفراد العسكريين 13 888 فرداً، من بينهم 1 152 امرأة (8 في المائة).
- 87 - وفي الفترة بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 28 شباط/فبراير 2025، سُجل 24 ادعاء بارتكاب سوء سلوك في نظام تتبع إدارة القضايا. وسُجل ادعاء واحد بشأن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال هذه الفترة. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقاً يتلقون الدعم من كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

- 88 - حتى 20 آذار/مارس، سجلت البعثة 384 حادثة تتعلق باتفاق مركز القوات، منها 381 حادثة تتعلق بقيود على الحركة، مما أثر على دوريات البعثة في 10 ولايات. وأُلغي ما مجموعه 362 دورية من الدوريات الدينامية الجوية والبرية التي كانت البعثة تعتزم الاضطلاع بها بسبب عدم تأكيد السلطات تلقي المعلومات ووثائق ضمان سلامة الطيران التي أرسلتها البعثة. وتُعزى الزيادة الكبيرة إلى تقاوم الحالة الأمنية والتحديات الإدارية داخل مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في جوبا.
- 89 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، في غرب بحر الغزال، طارد جنود مسلحون في مركبة تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مركبة تابعة للبعثة ودخلوا بالقوة إلى قاعدتها بعد حادث مروري مزعوم. وحاول الجنود سحب سائق البعثة من السيارة، وقام أحد الجنود بتصويب بندقيته.
- 90 - وسجل 73 حادثاً من حوادث الجريمة والمضايقة ضد أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وشمل ذلك عمليات سطو وسرقة وسطو مسلح ومضايقات واقتحام منشآت. وظلت المضايقات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة من قبل الجهات الأمنية التابعة للحكومة المضيفة شائعة في مطار جوبا الدولي وكذلك أثناء التوقف على الطرقات.
- 91 - وفي جوبا، سجلت 28 حادثة من حوادث الإجرام في الفترة بين 16 كانون الثاني/يناير و 24 آذار/مارس. والجدير بالذكر أن موظفين وطنيين وقعوا في 17 شباط/فبراير ضحية حادثي سطو مسلح منفصلين. واستهدفت أربع عمليات سطو مسلح أخرى موظفين وطنيين في ولاية غرب الاستوائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 92 - وفي 27 شباط/فبراير، في اجتماع منتدى التنسيق الرفيع المستوى مع البعثة، وفي مذكرة شفوية مؤرخة 5 آذار/مارس، أكدت الحكومة قرارها بتولي الحياة الكاملة لقاعدة تومبينغ الواقعة داخل المنطقة

المحصورة في مطار جوبا الدولي، واقتُرحت خطة نقل تتألف من ثلاث مراحل، على أن تكتمل بحلول 1 حزيران/يونيه، للسماح بإجراء التحديثات المقررة للمطار. وأعادت الحكومة أيضاً التأكيد على ضرورة إعادة مخزونات الذخيرة المنتهية الصلاحية التابعة للبلدان المساهمة بقوات في البعثة إلى بلدانها الأصلية بدلاً من التخلص منها في جنوب السودان.

93 - ويشكل الهجوم على مروحية الأمم المتحدة في ناصر في 7 آذار/مارس انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.

ثامنا - تحسين الأداء

94 - أجرت شرطة الأمم المتحدة تقييماً لوحدة شرطة مشكّلة في جوبا ووحدة أخرى في ملكال في 8 و 19 شباط/فبراير، على التوالي. وكانت نتيجة التقييم مرضيةً عموماً، غير أن كلا الوحدتين كانتا تعانيان نقصاً في المعدات المملوكة للوحدات يرتبط بالتخلص من الذخائر المنتهية الصلاحية وتجديدها، ولذا ظلتا خاضعتين لخطة لتحسين الأداء.

95 - وقد خططت قوة البعثة لإجراء 15 تقييماً في ستة قطاعات في مختلف الوحدات للربع الأول. وحتى 24 آذار/مارس، أجري 13 تقييماً وتبين أن الوحدات مدربة وجاهزة من الناحية العملية. ويقوم مقر قيادة القطاع بإرساء تقييم على نطاق 360 درجة لمقر قيادة القوة بوصفه من أفضل الممارسات في القوة.

تاسعا - الجوانب المالية

96 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 306/78 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2024، مبلغاً قدره 1 237 887 300 دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. وفي 24 آذار/مارس 2025، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة قد بلغت 374,9 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 711,0 مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

عاشرا - ملاحظات وتوصيات

97 - إن انتشار وشدة النزاع بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة في أجزاء كثيرة من البلاد يثيران قلقاً عميقاً. وباعتقال النائب الأول للرئيس، ريك مشار، وكبار مسؤولي الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن عملية السلام في جنوب السودان برمتها تواجه الآن خطر الانهيار الجدي مع احتمال حقيقي للعودة إلى النزاع. وإنني أحث على الالتزام باتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وأشجع الأطراف على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام المنشط، وبشكل أكثر إلحاحاً تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وبالتالي حماية المكاسب التي باتت مهددة بالانهيار.

98 - وبالمثل، دعت المنظمات الإقليمية والدول المجاورة إلى ضبط النفس وتغليب الحوار على النزاع، وإطلاق سراح مسؤولي الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تم اعتقالهم والانخراط

بروح التوافق في اتخاذ القرارات في تنفيذ اتفاق السلام المنشط. وأكد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن وإيغاد والعديد من القادة على الإجراءات المطلوبة الآن. وأواصل تشجيع الجهود المشتركة التي يبذلها جميع الشركاء لتعزيز هذه الرسائل من أجل دعوة الأطراف إلى التراجع عن الحافة. وإنني أدن بشدة الهجوم الذي تعرضت له مروحية الأمم المتحدة في الناصر في 7 آذار/مارس والذي أدى إلى خسائر في الأرواح، بما في ذلك خسائر في الأرواح في صفوف أفراد البعثة. وأدعو قادة جنوب السودان إلى إجراء تحقيق سريع وشامل وتقديم المسؤولين عن هذا العمل الشنيع إلى العدالة.

99 - وتأثير النزاع الأخير على المجتمعات المحلية يبعث على القلق، لا سيما الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة في أعالي النيل وفي أماكن أخرى، وهو أمر يؤثر أيضاً على المدنيين. وتبرز الحوادث التي تشارك فيها ميليشيات محلية ضرورة تضافر الجهود في قطاعي سيادة القانون والعدالة لضمان مساءلة من يحرصون على العنف الطائفي ويقودونه ويحشدون له. ويجب أن تكون الجهود الجارية الرامية إلى توطيد مؤسسات سلسلة العدالة، بما في ذلك قدرات الشرطة الوطنية والمحاكم المتنقلة، مدعومة بالتنفيذ الدائم للاتفاق المنشط.

100 - وأقر بأن اللجنة الوطنية للانتخابات انتهت من الجداول الزمنية الخاصة بالانتخابات، والتي تحدد الاحتياجات التشغيلية اللازمة لإجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2026. وأشار أيضاً إلى تأخر إطلاق حملة التربة المدنية والمشاورات العامة التي تمثل بداية المرحلة الموضوعية من عملية وضع الدستور. ومع ذلك، لم تنفذ الأطراف بعد التقدم المطلوب في هذا الصدد. ولذلك أكرر التأكيد على "الكتلة الحرجة" من الأحكام المتعلقة التي أبرزها الاتحاد الأفريقي وإيغاد وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أوائل عام 2024، والتي حددتها في تقييمي لشهر نيسان/أبريل 2024 (S/2024/297) كشرط ضروري لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في جنوب السودان.

101 - ومن الخطوات الإيجابية الجهود المبذولة لتفعيل قانون لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح (2024) وقانون هيئة التعويض وجبر الضرر (2024). ويمكن أن يساعد التقدم في هذا المجال في إعادة بناء النسيج الاجتماعي لهذه الدولة الفتية.

102 - ولا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية الحالية مقلقة للغاية، حيث يواجه ما يقدر بـ 6,1 مليون شخص في جنوب السودان خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويتأثر بذلك النساء والأطفال بشكل خاص. ويتفاقم هذا الوضع بسبب تأثير تفشي الكوليرا والصدمات المناخية. وهناك حاجة ماسة إلى الموارد لدعم الفئات الأكثر ضعفاً ومنع المزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية. وأحث الحكومة على تيسير تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية وتنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة أوجه القصور في الإيرادات الحكومية والتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية. وإنني أشجع الشركاء الدوليين على المساهمة في إتاحة الدعم الحاسم.

103 - وأثني على كرم أهل جنوب السودان لاستضافتهم أكثر من 1,1 مليون شخص فروا بحثاً عن ملجأ من النزاع الدائر في السودان. وألاحظ بقلق أيضاً الاضطرابات العامة التي نشأت نتيجة للهجمات الانتقامية على المواطنين السودانيين رداً على قتل مواطنين من جنوب السودان في السودان. وأثني على الحكومة لاتخاذها تدابير من أجل حماية المدنيين السودانيين، بما يتماشى مع التزاماتها بحماية المدنيين.

104 - وألاحظ اعتزام الحكومة القيام بتوسعة مطار جوبا الدولي، وطلبها بأن تخلي البعثة جزءاً من مقرها المتأخر لموقع المطار. ونظراً لأهمية هذه القاعدة بالنسبة لعمليات البعثة، فإن البعثة على استعداد للعمل مع الحكومة لإيجاد حل.

105 - وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولممثلي الخاص لجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، لإظهارهم شجاعة ملحوظة في جهودهم لتنفيذ ولاياتهم في ظل هذه الظروف الصعبة. وأتقدم أيضاً بشكر خاص للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وأشيد بفريق الأمم المتحدة القطري وشركائنا في المجال الإنساني على التزامهم الثابت بالوفاء بولايتهم الحاسمة في جنوب السودان حتى في ظل أصعب الظروف.

